

مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)
The extent to which Algerian traditional banks adopt financial technology services and their role in achieving financial inclusion (a case study of the CPA bank)

حنان دريد

Drid Hanane

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

جامعة العربي التبسي تبسة

hanane.drid@univ-tebessa.dz

*بسان بوشارب

Bouchareb Bicene

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

جامعة العربي التبسي تبسة

bicene.bouchareb@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2022/04/30

تاريخ القبول: 2022/02/12

تاريخ الاستلام: 2021/09/07

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية والدور الذي تلعبه في تعزيز شمولية الخدمات المصرفية وذلك من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أن البنك يقدم خدمات مطورة وتعتمد على معظم خدمات التكنولوجيا المالية، إضافة إلى أن التكنولوجيا المالية تؤثر على جميع الأبعاد المكونة للشمول المالي. الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، أبعاد الشمول المالي.

تصنيف JEL: G20, P34, O32, L86

Abstract:

This study aims to know the extent to which Algerian traditional banks adopt financial technology services and the role they play in enhancing the comprehensiveness of banking services, through a case study of the Algerian People's Credit Bank. The study concluded that the bank provides advanced services and relies on most financial technology services, in addition to that financial technology affects all dimensions of financial inclusion.

Key words: financial technology, financial inclusion, dimensions of financial inclusion.

JEL classification codes : L86, O32, P34, G20

1. مقدمة:

يشير الشمول المالي إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية خدمة لجميع الافراد والشركات، بغض النظر عن مستوى الدخل. هذا يعني أن المستوى المنخفض من الشمول المالي قد يهدد الاقتصاد وكذا استقرار النظام المالي (Rahmi 2019).

وعلى ضوء هذا، يتخذ العالم الخطوات اللازمة لتعزيز الشمول المالي، بهدف تمكين كافة شرائح المجتمع بكل تصنيفاتها وتقسيماتها سواء الذين لا يتعاملون مع البنوك على المدى الطويل، أو الذين لا يتعاملون نهائيا معها، أو الذين يتواجدون عادة في المناطق النائية أو الاقتصادات النامية من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية. ولكن في كثير من الحالات، لا تستطيع نسبة كبيرة منها تحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات المالية وهذا راجع لمجموعة من الأسباب والمعوقات يتجلى أهمها، في أنهم يواصلون العمل بدون اللجوء إلى البنك وفتح حساب مصرفي، أو ليس لديهم حتى المعرفة الشاملة لكافة المنتجات والخدمات المالية التي يمكنهم الاستفادة منها.

فخلال العقد الماضي، لعبت التكنولوجيا دورا هاما في سد هذه الفجوة وإيجاد حل لمختلف المعوقات، سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو الدول النامية، خصوصا بعد تبني المؤسسات المالية والبنكية لابتكارات التكنولوجيا المالية (fintech)، والتي ساهمت بدورها في رفع أداء هاته الأخيرة من خلال تجويد الخدمات المالية المقدمة للعملاء، اختصار الوقت، تقليل تكاليف المعاملات لديهم والأهم من ذلك، السماح لعدد أكبر من الأشخاص بالوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا. وهذا ما جعل التكنولوجيا المالية مطلبا ضروريا ينبغي على الجزائر تنبيه في قطاعها المالي والصرفي في ظل هذه التغيرات العالمية.

1.1. إشكالية الدراسة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز واقع تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك التقليدية الجزائرية ودورها في تعزيز الشمول المالي، ومن أجل الوصول إلى مبنغى هذا البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

ما مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لابتكارات التكنولوجيا المالية وإلى أي مدى يمكن أن

تساهم في تحقيق الشمول المالي؟

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: يتبنى بنك القرض الشعبي الجزائري خدمات التكنولوجيا المالية حسب وجهة نظر عماله.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

الفرضية الفرعية 1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية والوصول للخدمات المالية المصرفية.

الفرضية الفرعية 2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية واستخدام الخدمات المالية المصرفية.

الفرضية الفرعية 3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية وجودة الخدمات المالية المصرفية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يرى أفراد عينة الدراسة أنه توجد معيقات تحول دون شمولية الخدمات المالية للبنك.

الفرضية الرئيسية الرابعة: التكنولوجيا المالية تساهم في إزالة معيقات شمولية الخدمات المصرفية.

3.1. أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية وأهم ابتكاراتها وخدماتها.
- إعطاء فكرة عامة حول الشمول المالي، أبعاده ومعيقاته.
- إبراز مدى تبني القرض الشعبي الجزائري لابتكارات التكنولوجيا المالية ودور هاته الابتكارات في تعزيز الشمول المالي.

4.1. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يلاءم طبيعة الموضوع محل الدراسة، وذلك بوصف كل من مفهوم التكنولوجيا المالية، أهم ابتكاراتها والوقوف عند معظم الفرص والتحديات التي تواجهها، وكذا الوقوف عند مفهوم الشمول المالي بمختلف أبعاده ومعيقاته، بهدف دراسة واقعهما في البنوك الجزائرية التقليدية وإبراز مدى تبني هاته الأخيرة لابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز شمولية الخدمات المالية، باعتماد المنهج التحليلي لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS.

5.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (رفيقة, صورية 2021 et al.): تحدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر جائحة كورونا على صناعة التكنولوجيا المالية، وقد لخصت أهم نتائج الدراسة في أن التكنولوجيا المالية قد لعبت دورا حاسما في الحد من مخاطر فيروس كورونا المرتبطة بتبادل النقد، ودعمت الإدماج المالي أثناء انتشار الوباء العالمي وما بعده، كما أصبح الأمن السيبراني تحديا مقلقا في مجال التكنولوجيا المالية.

- دراسة (الزهراء 2021): تحدف هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على موضوع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية، حيث شكل الابتكار التكنولوجي والرقمة تحديا للقطاع المالي على المستوى العام وعلى القطاع المصرفي الإسلامي على المستوى الخاص، ومن خلال هذه الدراسة تم تحليل واقع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتحديد أهم فوائد تطبيق هذه المصارف لتقنيات التكنولوجيا المالية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يمكن للتكنولوجيا المالية أن تفتح آفاق جديدة وابتكارات كبيرة في منتجات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، ومنها استطاعت المصارف الإسلامية على منافسة نظيرتها التقليدية وتوسيع نشاطها في أقاليم مختلفة.

- دراسة (أمن and وفاء 2021): هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وإبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل مستحدث لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وتلبية الاحتياجات المالية الأساسية وبالتالي تعزيز درجة الشمول المالي في مختلف التعاملات المالية والمصرفية. وقد خلصت الدراسة إلى أن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بإمكانها دعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تعمل على توفير مصادر تمويل مستجدة، وتعرض خدمات متنوعة، وبسيطة، وبأقل تكلفة، حيث تؤكد أن انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جدا، إذ، لم يتجاوز عددها شركتين. وهو ما يستدعي ضرورة الإسراع في تبني التكنولوجيات الجديدة والابتكارات المالية لتحقيق الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2. عموميات حول التكنولوجيا المالية.

أظهرت التكنولوجيا المالية على مستوى العالم حلول مبتكرة، مرنة وسهلة الاستخدام في الوقت الذي عجزت المؤسسات المالية التقليدية عن توفيرها، محدثة بذلك ثورة في سوق الخدمات

المالية وتنافسية كبيرة لتبني مختلف هاته الابتكارات، فيما يلي تعريف كل من التكنولوجيا المالية، ابتكاراتها وخدماتها ومختلف الفرص والمخاطر التي تواجهها.

1.2. مفهوم التكنولوجيا المالية.

عرف مجلس الاستقرار المالي (CSF) الفينتك بأنها الابتكار المالي القائم على التكنولوجيا، التي يمكنها استحداث نماذج استراتيجية جديدة، تطبيقات، عمليات أو منتجات لها تأثير كبير على الأسواق والمؤسسات المالية وكذلك تقديم الخدمات المالية (internationaux 2018).

كما عرفها معهد البحوث الرقمية بأنها عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال، تبديل العملات، حسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية (الزهران 2018).

وعرفت أيضا بأنها إعادة تشكيل الخدمات المالية، من نظم المدفوعات إلى خدمات التأمين حيث توفر التكنولوجيا المالية بدءا من الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال إلى تقديم المشورة المالية عند الطلب، فرصة لتجاوز فجوات الآليات المالية التقليدية والقيود على البنية التحتية محدثة بذلك ثورة في عالم الخدمات المالية العالمية. ومن بين الكثير الذي تعد به التكنولوجيا المالية، العمل على تعزيز الشمول المالي (شاوي 2020).

ومما سبق يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها مجموعة من الحلول المتكونة من مزيج بين التكنولوجيا والخدمات المالية التقليدية بهدف تسويقها، تحسينها وتطويرها، بحيث تصبح الخدمات المالية: أسرع، أرخص، أكثر أمنا وشفافية، أكثر بساطة وإتاحة للشريحة التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي، مما يساهم في تحقيق أهداف الشمول المالي حول العالم.

2.2. خدمات وابتكارات التكنولوجيا المالية.

تعرض التكنولوجيا المالية ابتكارات وخدمات متعددة، متنوعة ومتطورة بشكل مستمر يمكن تصنيفها إلى أربعة أقسام رئيسية كالتالي:

أ. حفظ (مسك) الحسابات.

يقصد بحفظ الحسابات كل المعاملات المتعلقة بالحساب الجاري سواء كانت من جهة الدائن أو المدين، بعض الخدمات تستهدف بشكل رئيسي الشركات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة

أما البعض الآخر مخصصة للعملاء النهائيين. تتمثل الخدمات المخصصة للشركات فيما يلي (Blanc 2017):

- خدمة E-COMMERCE: أي التجارة الإلكترونية حيث تسمح بالتسوق عبر الانترنت واستلام السلعة في المنزل دون اللجوء إلى المتجر. وتكون غالبا طريقة الدفع عبر بطاقات الائتمان.
- خدمة الدفع عبر المحمول (PAIEMENT MOBILE): تسهل خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول عملية تحويل الأموال وذلك بفضل ظهور الهواتف الذكية وتطورها المستمر. التي تجنب العملات الزائدة للتجار عند استخدام محطات الدفع الإلكترونية.

أما الخدمات المخصصة للعملاء فتتمثل فيما يلي: (Blanc 2017)

- المحافظة عبر الانترنت: بفضل هذه الخدمة تمكن الأشخاص الذين يعملون في الخارج من إرسال الأموال إلى عائلاتهم الساكنة في بلدانهم الأصلية.

ب. إصدار العملات وإدارتها.

تسمح هذه العملات للأفراد وخاصة للتجار بالموافقة على الدفع بعملة افتراضية ثم تحويلها بسرعة إلى عملة تقليدية. وأشهرها عملة البتكوين.

ج. التمويل والادخار (التمويل الجماعي).

التمويل الجماعي هو طريقة لجمع الأموال حيث يمكن لشركة أو فرد من جمع الأموال دون المرور عبر البنك. حيث يتم وضع المستثمرين والباحثين عن التمويل على اتصال من خلال منصة لتكنولوجيا المعلومات حتى يتمكن الجميع من العثور على اهتمامهم متجنبين عملية جمع الأموال التقليدية التي تتضمن فترات طويلة من العناية الواجبة ومفاوضات صعبة حول التقييم المسبق للأموال والشروط التعاقدية. ويمكن تمييز أربع منصات التمويل الجماعي يمكن اختصارها فيما يلي: التمويل الجماعي غير إصدار الأسهم، التمويل الجماعي بالدين، التمويل الجماعي بالتبرع، التمويل الجماعي بنظام المكافأة. (Fenwick, McCahery et al. 2017).

د. إدارة الاستثمارات.

تتم بالاستشارة الآلية عبر الانترنت، بتدخل بشري معتدل بحد أدنى يسمى بمستشار الروبوتات لإدارة أصول العميل بشكل أساسي مع تقديم نصائح مالية رقمية وذلك استنادا على تحليل البيانات الضخمة (Big data) والخوارزميات، ويعد هذا البديل منخفض التكلفة. (زواق 2020). وتدير هذه الروبوتات حاليا 20 مليار دولار. (fonds 2021).

هـ. التأمين.

هو فرع منفصل عن " الفينتك " مخصص للتأمين حيث تستخدم معظم شركات التأمين الحديثة تطبيقات للوصول إلى عملاء جدد. وتستخدم تلك الشركات تقنيات حديثة مثل إنترنت الأشياء وعلم البيانات الضخمة big data وغيرها من الحلول الرقمية لتوفير تجربة أفضل للعملاء. حيث تسمح البيانات التي تم إنشاؤها بواسطة أجهزة المتصلة بالإنترنت (في المنزل، في السيارة... إلخ) لشركات التأمين باتخاذ نهج جديد لتقييم المخاطر. حيث تسمح البيانات التي يتم الحصول عليها للشركات بتقديم عروض شخصية وتسعير ديناميكي وتوصيات (vapulus 2021).

3.2. الفرص والمخاطر الناشئة عن ابتكارات التكنولوجيا المالية.

يتمحور أهم الفرص التي تتيحها ابتكارات التكنولوجيا المالية في الآتي: (internationaux 2018)

- الشمول المالي: أدى دخول المالية في عصر الرقمنة إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للسكان المحرومين منها. ففي العالم يوجد ستة فقط من بين كل عشرة بالغين لديهم حساب مصرفي، بينما هناك أجهزة محمولة أكثر من الأشخاص. ففضل ابتكارات التكنولوجيا المالية يمكن تقديم الخدمات المالية لعدد أكبر من الناس بطريقة أسرع وأكثر مسؤولية وكفاءة.
- تحسين وزيادة تخصيص الخدمات المالية: يمكن لشركات التكنولوجيا المالية مساعدة الصناعة المصرفية على تحسين عروضها التقليدية بعدة طرق.
- انخفاض تكاليف المعاملات وسرعة خدمات مصرفية: تمكن ابتكارات التكنولوجيا المالية من تسريع عمليات التحويل والمدفوعات والتقليل من تكاليفها.
- تحسين وتعزيز كفاءة العمليات المصرفية: تمكن ابتكارات التكنولوجيا المالية من تنفيذ المعاملات في بيئة أكثر أمنا من خلال استخدام تقنيات التشفير أو البيومترية وأنظمة قابلة للتشغيل المتبادل التي تقلل من خطر الفشل.
- التأثير الإيجابي على الاستقرار المالي بمقتضى زيادة المنافسة: يؤدي دخول متعاملين جدد يتنافسون مع البنوك القائمة إلى تقسيم سوق الخدمات المصرفية وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمتعاملين ذوي الحجم النظامي.

- التكنولوجيا التنظيمية (Regtech): حيث يمكنها تحسين عمليات الامتثال للمؤسسات المالية. هناك العديد من الخصائص الإيجابية التي تبرر رغبة الناس في تبني حلول الدفع البديلة للخدمات المصرفية والاستثمار في التكنولوجيا المالية، وخدمات العملات المشفرة. ومع ذلك، هناك أيضا

تهديدات تتعلق بعناصر التكنولوجيا المالية، والتي لم تتم معالجتها بشكل كاف ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي على صناعة الخدمات المالية بأكملها، بسبب الافتقار إلى التنظيم المناسب فيما يتعلق بعمليات شركات Fintech، نظرا للسرعة الهائلة التي تتطور بها. وكنتيجة لذلك، لم يتم إضفاء الشرعية على عدد كبير من شركات التكنولوجيا المالية، وذلك لأنها يمكن أن تكون ضارة من ناحية استخدامها لأغراض غير قانونية مثل غسيل الأموال، الاحتيال الضريبي أو معاملات التهريب، نتيجة عدم القدرة على تتبع الأصل الفعلي للصفقات ووجهتها مما يسهل ارتكاب الجرائم المالية (Aston Hovey 2021)، بالإضافة إلى إمكانية تلف الأمن السيبراني وخرق خصوصية البيانات، من قبل المتسللين ومجرمي الإنترنت. ويوجد العديد من المخاطر الأخرى التي تمس بصناعات متنوعة وغالبا ما تجمع بين عناصر المخاطر التكتيكية والاستراتيجية، مخاطر الامتثال لخصوصية البيانات، مخاطر التعاقد من الباطن، مخاطر السيولة وتقلب مصادر التمويل المصرفي (internationaux 2018).

3. الشمول المالي، أبعاده ومعيقاته.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي.

1.3. تعريف الشمول المالي.

يمكن تعريف الشمول المالي على أنه عملية إدخال أعضاء المجتمع الأضعف والأكثر عرضة للخطر في نطاق النظام المالي المنظم الذي يضمن حصولهم على الائتمان المناسب في الوقت المناسب والمنتجات المالية الأخرى بأسعار معقولة (Sanderson, Mutandwa et al. 2018). وعرف بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية (ضيف 2020).

وهو يمثل أيضا نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (لخضر. 2019).

كما سبق يمكن تعريف الشمول المالي بأنه العمل على إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، أي تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات مع تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة وذلك عن طريق القنوات المالية الرسمية.

2.3. أبعاد الشمول المالي.

تتمثل أبعاد الشمول المالي في الآتي: (جازية 2020)

أ. الوصول إلى الخدمات المالية.

تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد العوائق المحتملة لاستخدام حساب مصرفي.

ب. استخدام الخدمات المالية.

تشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية.

ج. جودة الخدمات المالية.

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية كالتكلفة، ووعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى.

3.3. معيقات الشمول المالي.

تتمثل أهم معيقات الشمول المالي في الآتي: (Burjorjee and Scola 2015)

أ. معيقات متعلقة بالطلب على الخدمات المالية.

تتعلق بعض القيود التي تحد من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالخصائص والسلوك المالي للأشخاص الفقراء وذوي الدخل المنخفض. ومنها: عدم الثقة في الخدمات المالية الرسمية ومقدميها، العوامل الثقافية والاجتماعية والديموغرافية، نقص المعلومات عن الخدمات ومقدميها، قدرات مالية محدودة.

ب. معيقات متعلقة بالعرض (مقدمي الخدمات المالية).

تتمثل أهم القيود التي يواجهها مقدمو الخدمات المالية في الآتي: قدرة مؤسسية محدودة، ضعف ومحدودية العروض المقدمة للعملاء وعدم تلبيةهم لكافة احتياجاتهم اليومية، قلة انتشار قنوات توزيع الخدمات المالية في المناطق المعزولة وقليلة السكان، الفهم المحدود للفرص المتاحة في السوق وعدم

الاجتهاد الكافي والبحث على تغطية متطلبات واحتياجات هاته الفئة من العملاء التي تسمح لهم بالاستحواذ على شريحة جديدة من السوق، عدم وجود دافع للابتكار لسوء تقييم الفوائد العائدة من تغطية متطلبات هذه الفئة من العملاء وبالتالي لا تستثمر ما يكفي لتطوير خدمات جديدة تخلق قيمة أكبر للعميل، الممارسات التجارية الشرسة وغير المسؤولة نتيجة لحدة المنافسة، نقص رأس المال المخصص للبحث والابتكار.

ج. معيقات متعلقة بوظائف الدعم والقواعد والمعايير.

تختلف القيود المرتبطة بوظائف الدعم من سوق إلى آخر وفيما يلي أهمها: معلومات محدودة عن السوق، ضعف أو عدم فعالية التنسيق القطاعي بين مختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية، شركات الهاتف المحمول والمنظمات الوطنية للدفاعات عن حقوق المستهلك وكذلك سلطات تنظيم التمويل والاتصالات، محدودية الكفاءة والشمول لأنظمة دفع التجزئة، أطر تنظيمية متشددة، قديمة ومعيقة، ضعف القدرة على الإشراف، سوء تقديم وجهات نظر القطاع المستهلك في العمليات التنظيمية والسياسية، انخفاض مستوى التنظيم الذاتي في القطاع، التدخلات السياسية السلبية من قبل الحكومات.

4.دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري.

1.4. أداة جمع البيانات.

بهدف جمع البيانات حول متغيرات الدراسة ومعرفة توجهات إجابات أفراد عينة البحث، تم استخدام استمارة استبيان الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول بيانات شخصية عن أفراد عينة البحث فيما احتوى الثاني التكنولوجيا المالية بمفهومها، خدماتها وابتكاراتها، أما الجزء الثالث فقد شمل عبارات تقيس الشمول المالي، من خلال ثلاثة أبعاد: الوصول إلى الخدمة المصرفية، استخدام الخدمات المصرفية، جودة الخدمات المصرفية، كما شمل على عبارات تقيس معيقات الشمول المالي.

2.4. مجتمع البحث وعينته.

تمثل مجتمع البحث في مختلف إطارات القرض الشعبي الجزائري على المستوى الوطني، حيث تم تصميم الاستبيان ليتم توزيعه إلكترونيا. وبعد توزيع استمارة البحث تم جمع 216 استمارة صالحة للتحليل.

3.4. خصائص عينة الدراسة.

كانت خصائص العينة مبينة في كالتالي:

- إن عينة الدراسة مكونة من 216 فردا، منهم 96 ذكر و120 إناث، حيث بلغت نسبة الذكور 44,4%، في حين قدرت نسبة الإناث حوالي 55,6%.

- يوجد تباين في أعمار أفراد عينة الدراسة، حيث أن الفئة الأكثر تكرارا في عينة الدراسة هي فئة (من 31 سنة الى 50 سنة) و قدرت بنسبة 61,1%، تليها الفئة الأقل من 30 سنة بنسبة 27,8%، وأخيرا الفئة أكبر من 50 سنة بنسبة 11,1%.

- حسب عينة الدراسة أغلبية عمال البنك يمتلكون أقل من خمس سنوات أقدمية، حيث يبلغ عددهم 108 بنسبة 50%، يليهم فئة العمال ذوي الاقدمية ما فوق عشر سنوات حيث بلغ عددهم 80 بنسبة 37%، وفي الأخير عمال بحيرة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات حيث بلغ عددهم 28 بنسبة 13%.

- حسب أفراد العينة أغلبية العمال لم تشارك في دورات تكوينية حيث بلغ عددهم 108 بنسبة 50%، ثم تليها فئة العمال التي شاركت في دورتين على الأكثر بنسبة 29,6%، وفي الأخير فئة العمال التي شاركت في أكثر من دورتين حيث بلغ عددهم 44 بنسبة 20,4%.

4.4. ثبات أداة الدراسة.

لاختبار ثبات أداة الدراسة، يتم استعمال معامل ألفا كرومباخ، ولقياس درجة الاتساق سيتم حساب معامل الصدق، والجدول الأتي يوضح ذلك:

الجدول 1: قياس ثبات وصدق الاستبانة

أجزاء الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
إدراك مفهوم التكنولوجيا المالية	07	0,781	0.8837
خدمات التكنولوجيا المالية	07	0,720	0,8485
أبعاد الشمول المالي	09	0,837	0.9148
معوقات الشمول المالي	05	0,654	0,8087
معامل الثبات الكلي	28	0,866	0.9305

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرومباخ للاستبانة ككل بلغ 0,866 وهي قيمة جيدة من الناحية الإحصائية، وكذلك فإن معاملات ألفا كرومباخ لجميع المحاور مقبولة

إحصائياً، ومعامل الصدق الذي بلغ ككل 0.9305، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يدل على قبول الأداة وصلاحياتها لتحليل النتائج.

5.4. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

للقيام بالتحليل الوصفي لإجابات العينة لابد من تحديد أوزان فقرات محاور الدراسة (الأهمية النسبية) ومن ثم تحديد قيمة الوسط المرجح ودرجة الموافقة المقابلة له مع العلم أنه تم استخدام مقياس ليكرات الثلاثي. وسيتم عرض إجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، على النحو الموالي.

الجدول 2: المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات متغيرات الدراسة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
01	إدراك مفهوم التكنولوجيا المالية	2,2037	0,309	عالية
02	خدمات التكنولوجيا المالية	2,1852	0, 186	عالية
التكنولوجيا المالية				
01	الوصول	1,9630	0, 458	متوسطة
02	الاستخدام	2,1296	0, 374	عالية
03	الجودة	2,1852	0, 429	عالية
	الشمول المالي	2,0926	0, 302	عالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- محور إدراك مفهوم التكنولوجيا المالية، قدرت قيمته المركزية بـ 2,2037 وبانحراف معياري قدر بـ 0,3090، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن الوسط الحسابي. حيث يجمع أفراد العينة أن البنك يقدم خدمات الكترونية متطورة متميزة تدعم موقعه التنافسي مما يساعده على جذب زبائن جدد، إضافة إلى امتلاكه لقاعدة بيانات واسعة حول الزبائن الذين يستفيدون منها كالخدمات المقدمة عبر الهاتف المحمول وكذا الموقع الإلكتروني دائم الفعالية، في حين لا يرى عمال البنك أنه يستطيع التخلي عن الأعمال الورقية والتحول إلى النظام الإلكتروني بشكل كلي في الوقت الراهن.

- محور خدمات التكنولوجيا المالية، قدرت قيمته المركزية بـ 2,2037 وبانحراف معياري قدر بـ 0,1860، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن الوسط الحسابي. حيث يجمع أفراد عينة

الدراسة أن البنك محل الدراسة يقدم مجموعة من خدمات وابتكارات التكنولوجيا المالية كخدمة E-COMMERCE أي التجارة الإلكترونية بحيث تسمح للعميل بالتسوق عبر الانترنت والدفع عن طريق بطاقات الائتمان، إضافة إلى خدمة E-PAIEMENT عبر الهاتف المحمول التي تختصر عناء التنقل لتسديد مختلف الفواتير والمشتريات والتي لاقت إقبال كبير من طرف عملاء البنك منذ من إطلاقها، كما يوفر البنك تطبيق على الهاتف CPA MOBILE يحتوي على أغلب الخدمات البنكية بصيغة إلكترونية بمعنى بنك في جيب كل عميل، مما يعكس تبني البنك محل الدراسة لأغلبية خدمات التكنولوجيا المالية.

- محور الشمول المالي، قدرت قيمته المركزية بـ 2,1852 وبانحراف معياري قدر بـ 0,310، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن وسطها الحسابي. حيث توضح إجابات أفراد عينة الدراسة حول كل بعد الآتي:

- بعد الوصول للخدمات المالية، قدرت قيمته المركزية بـ 1,9630 وبانحراف معياري قدر بـ 0,4580، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن وسطها الحسابي. حيث توضح إجابات أفراد عينة الدراسة أن البنك يقدم خدمات تشجع الافراد ذوي الدخل المنخفض على اللجوء إلى البنك وإدارة أموالهم، كما يجتهد في محاولة تغطية متطلباتهم واحتياجاتهم ولكن بدرجة متوسطة، ومع ذلك فإن يمتلك البنك ما يكفي من الوكالات لتغطية كافة التراب الوطني بالأخص المناطق النائية والمعزولة، وهذا يعكس وصول وانتشار الخدمات المالية المصرفية إلى أكبر عدد من العملاء الحاليين والمرقبين.

- بعد استخدام الخدمات المالية، قدرت قيمته المركزية بـ 2,1296 وبانحراف معياري قدر بـ 0,374، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن الوسط الحسابي. حيث يجمع أفراد عينة الدراسة على وجود زيادة في عدد الحسابات المالية المفتوحة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة واعتمادها أكثر على العمليات المصرفية المالية الرسمية، كما نقص إقبال العملاء على شبائيك البنك نتيجة لاعتمادهم على الصراف الآلي وكذا وتطبيق CPA MOBILE لإجراء عملياتهم المصرفية كعمليات السحب والدفع، مما يعكس زيادة اقبال واستخدام العملاء للخدمات المصرفية المتطورة التي يعرضها البنك محل الدراسة.

- بعد جودة الخدمات المالية، قدرت قيمته المركزية بـ 2,1852 وبانحراف معياري قدر بـ 0,429، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن الوسط الحسابي. حيث يجمع أفراد عينة الدراسة على

أن رقمنة الخدمات المصرفية أدى إلى زيادة عدد المعاملات عبر الهاتف المحمول كالتحويلات المالية عبر تطبيق CPA MOBILE وE-BANKING وغيرها من خدمات التكنولوجيا المالية المتطورة، إضافة إلى ذلك تسعى إدارة البنك على مراقبة الموزع الآلي وتصليحه في الوقت المناسب، مما يعكس جودة الخدمات المصرفية يعرضها البنك محل الدراسة.

6.4. اختبار فرضيات الدراسة.

لاختبار فرضيات الدراسة تم اعتماد اختبار t-test للعينة الواحدة، وذلك بالنسبة للفرضية الرئيسية الأولى، والثالثة، في حين تم اعتماد تحليل التباين أحادي الاتجاه One-Way ANOVA، لاختبار كل من الفرضيتين الثانية والرابعة، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

أ. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

يمكن توضيح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	القرار
الفرضية الرئيسية الأولى	2,2037	215	5,388	0.000	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة بلغت 5,388 عند مستوى دلالة sig= 0.000، وهي أقل من مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي مفادها: "يتبنى بنك القرض الشعبي الجزائري خدمات التكنولوجيا المالية حسب وجهة نظر عماله"، ومن خلال المتوسط الحسابي والذي بلغت قيمته 2,2037 ليقع في مجال الموافقة بدرجة عالية، وعليه يمكن القول إن تبني البنك لخدمات وابتكارات التكنولوجيا المالية عند تقديمه لخدماته المالية المصرفية جد مقبولة وذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة.

ب. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية لا بد من اختبار الفرضيات الفرعية كالاتي:

الجدول 4: نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه للفرضيات الفرعية

مستوى الدلالة sig	القيمة المحسوبة F	القيمة المحسوبة T	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	معامل الانحدار a	ثابت الانحدار b	المتغير التابع	المتغير المستقل
0,000	55,916	7,478	0,207	0,455	0,402	0,714	الوصول	خدمات
0,000	48,429	6,959	0,185	0,430	0,609	0,798	الاستخدام	التكنولوجيا
0,000	50,450	7,103	0,191	0,437	0,735	0,663	الجودة	المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي أستخدم لتحديد العلاقة بين

خدمات التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي، وكانت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية كالاتي:

- الفرضية الفرعية الأولى: من خلال نتائج تحليل التباين بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000)
F=55,916 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وتعتبر هذه النتائج
على أن نموذج الانحدار جيد. ولهذا النتائج تقبل الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والتي مفادها
"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية
والوصول للخدمات المالية المصرفية".

- الفرضية الفرعية الثانية: من خلال نتائج تحليل التباين بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000)
F=48,429 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وتعتبر هذه النتائج
على أن نموذج الانحدار جيد. ولهذا النتائج تقبل الفرضية الفرعية الثانية للدراسة والتي مفادها "توجد
علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية واستخدام
الخدمات المالية المصرفية".

- الفرضية الفرعية الثالثة: من خلال نتائج تحليل التباين بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000)
F=50,450 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وتعتبر هذه النتائج
على أن نموذج الانحدار جيد. ولهذا النتائج تقبل الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة والتي مفادها "توجد
علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية وجودة
الخدمات المالية المصرفية".

ج. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.

يمكن توضيح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	القرار
الفرضية الرئيسية الثالثة	2,4148	215	11,816	0.000	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة بلغت 11,816 عند مستوى دلالة sig= 0.000، وهي أقل من مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي مفادها: "يرى أفراد عينة الدراسة أنه توجد معيقات تحول دون شمولية خدمات البنك"، ومن خلال المتوسط الحسابي والذي بلغت قيمته 2,4148، يقع في مجال الموافقة بدرجة عالية، يمكن القول إنه توجد فعلا معيقات تحول دون شمولية خدمات البنك وذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة.

د. اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة.

الجدول 6: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	القيمة المحسوبة T	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة sig
التكنولوجيا المالية	معيقات الشمول المالي	0,046	2,516	0,39	0,001	0,566	0,321	0,572

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي أستخدم لتحديد العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومعيقات الشمول المالي، فمن خلال نتائج تحليل التباين بلغ مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0,572, f=0,321$) وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، بالنسبة للفرضية الرئيسية الرابعة، وهي أكبر من مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه ترفض الفرضية التي مفادها: "التكنولوجيا المالية تساهم في إزالة معيقات شمولية الخدمات المصرفية".

5. الخاتمة.

كان الهدف من هذه الدراسة إبراز مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية مع توضيح الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز شمولية الخدمات المالية المصرفية. ومن خلال تحليل النتائج تم استخلاص مجموعة من النتائج أهمها الآتي:

- البنك محل الدراسة يقدم خدمات مالية مصرفية مطورة وتعتمد على معظم خدمات وابتكارات التكنولوجيا المالية، كخدمة E-paiement، E-Banking، CPA Mobile وغيرها والتي لاقت إقبالا كبيرا من عملاء البنك حيث قل إقبال العملاء على الشبايك في حين زاد استخدامهم لخدمات التكنولوجيا المالية التي يوفرها البنك مما زاد من أرباح هذا الأخير.
- إضافة إلى ذلك تم التوصل من خلال تحليل نتائج الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تؤثر على جميع الأبعاد المكونة للشمول المالي بدرجات متفاوتة ومنه يمكن القول أن خدمات وابتكارات التكنولوجيا المالية تساهم في تعزيز شمولية الخدمات المالية المصرفية حسب أفراد العينة، التي بفضلها زاد عدد الحسابات البنكية المفتوحة على مستوى البنك بما فيها حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وجدت خدمات تساعد عملائها في عملية الدفع كمحطات TPE المتطورة كما دعم انتشار الخدمات المصرفية في معظم المناطق المعزولة بفضل تطبيق CPA Mobile الذي يوفر عناء التنقل إلى البنك من أجل القيام بعمليات مصرفية.
- يدرك أغلب عمال البنك مفهوم التكنولوجيا المالية وابتكاراتها في حين يوجد نقص في عدد الدورات التكوينية التي يقيمها في هذا المجال والتي يجب أن تكون أكثر عددا نظرا للتطورات في مجال الخدمات المالية المصرفية في الآونة الأخيرة خاصة منها التكنولوجية (الرقمية).
- لا تساهم التكنولوجيا المالية في إزالة معيقات شمولية الخدمات المالية المصرفية وذلك لأن بعض المعوقات راجعة لسلوك العملاء كالمعيقات العقائدية والدينية التي تمنعهم من الإقبال على المصارف والاستفادة من الخدمات المالية بدافع الوازع الديني.
- ويمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي هي بمثابة حلول بالنسبة للمصارف الجزائرية على العموم وللبنوك التقليدية الجزائرية على الخصوص والمتمثلة في الآتي:
 - العمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - تعزيز وتفعيل الإطار القانوني والتشريعي المرتبط بحماية الأموال ومكافحة الجريمة الإلكترونية والأمن المعلوماتي لحماية حقوق جميع الأطراف المتعاملة في مجال التكنولوجيا المالية.
 - إدراج تخصصات في الجامعات ومراكز التكوين تعنى بتأهيل العنصر البشري وتكوينه وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة لإنشاء شركات التكنولوجيا المالية.
 - أما بالنسبة لعمال البنوك فيجب تعزيز الدورات التكوينية في مجال التكنولوجيا المالية ليكون مردودهم أكثر فعالية في تسويق خدمات التكنولوجيا المالية.

- دراسة التكاليف البنكية والعمل على تخفيضها من أجل إزاحة عائق من أهم معوقات الشمول المالي ليتمكن كافة شرائح المجتمع من الاقبال على الخدمات المصرفية والاستفادة منها.
- زيادة التوعية المالية بمدف زيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية.

6. المراجع.

Aston Hovey, G. R., Victoire Debionne (2021). *Établir des normes de qualité et de responsabilité pour le développement des services financiers numériques. c. ITU1.*

Blanc, A. (2017). *Les Fintech sont-elles une opportunité ou une menace pour les banques traditionnelles?, Haute école de gestion de Genève.*

Burjorjee, D. M. and B. Scola (2015). "Une approche systémique de l'inclusion financière".

Fenwick, M., J. A. McCahery, et al. (2017). "Fintech and the financing of entrepreneurs: From crowdfunding to marketplace lending".

fonds, l. m. (2021). "Qu'est-ce qu'un robo advisor ?". Retrieved le 03/09/2021 à 19h13, from

<https://www.lesmeilleursfonds.com/articles/les- robo- advisors-en-france.>

internationaux, b. d. r. (2018). *Implications des évolutions de la technologie financière pour les banques et les autorités de contrôle bancaire. C. d. B. s. l. c. bancaire.*

Rahmi, M. (2019). *Fintech for Financial Inclusion: Indonesia case. 1st International Conference on Economics, Business, Entrepreneurship, and Finance (ICEBEF 2018), Atlantis Press.*

Sanderson, A., L. Mutandwa, et al. (2018). "A review of determinants of financial inclusion." *International Journal of Economics and Financial Issues*8(3): 1.

vapulus ". (2021) Retrieved le 28/09/2021 à 00h15, from

<https://www.vapulus.com/ar/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9>

-

[%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88](#)

[%D8%AC%D9%8A%D8%A7-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-](#)

[%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%-86](#)

[%D8%A7%D9%84/.](#)

الزهران, أ. ح. ز. أ. أ. (2018). "مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية." *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*, 80(01): 415-400.

الزهران, س. ف. (2021). "واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية." *مجلة العلوم الإسلامية والحضارة*6(2): 268-251.

- أيمن, ب. and ح. وفاء (2021). "شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر". حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3): 95-109.
- جازية, د. ح. (2020). "تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 16(23): 97-114.
- رفيقة, ب. ع, ص. صورية, *et al*. (2021). "التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا" مجلة الاقتصاد والبيئة، 4(1): 163-182.
- زواق, ك. (2020). "ثورة الاستثمار في صناعة التكنولوجيا (*FinTech*) حقائق وإحصاءات ... فرص وتحديات". مجلة معهد العلوم الاقتصادية 23(01): 335-365.
- شاوي, إ. ب. ع. م. ش. (2020). "ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية". مجلة رؤية اقتصادية، 10(1): 333-348.
- ضيف, ف. ا. (2020). "واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر". مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 06(01): 471-485.
- عبيد, د. ه. ع. ا. د. ر. ي. (2019). منصات التمويل الجماعي: الآفاق والاطر التنظيمية. ص. ا. ا. أبوطي: 01-64.
- لخضر, د. ص. ش. د. ا. ب. (2019). "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03(02): 104-129.